الحلقة الثانية :

الثورة والثورة المضادة في امريكا اللاتينية

بقلم البروفيسور - دكتور مانفريد كوسوك
ترجمها عن " الهوريتسونت " : باسل

نشرنا في عدد سابق الحلقة الاولى من مقال الثورة والثورة المضادة في اميركا اللاتينية بعد ان تمت ترجمته عن صحيفة « هوريتسونت » الاسبوعية التي تعنى بشؤون الاقتصاد والسياسة الخارجية والتي تصدر في المانيا الديمقراطية .

وفي هذا العدد ننشر الحلقة الثانية من المقال :

منذ مطلع الستينات ظهر عامل حدد له دوره البارز في ازمة امريكا اللاتينية ويكمن في ان الجيش والكنيسة ايضا اصبحا في وضع حرج، وخاصة فيما يتعلق بوظيفتهما التقليدية .

ففيما يخص الجيش . حصلت ولا زالت تحصل تغييرات سياسية - اجتماعية في وظيفته وهي تتركز في الاتجاهين التاليين :

أ - برهن الجيش بوضوح انه الحامل الاساسي للنظام الفاشي او للاتجاهات الفاشية . وهذا ما ينطبق على البرازيل منذ عام ١٩٦٤ وتشيلي منذ عام ١٩٧٣ والطابع المشابه للنظام العسكري الحاكم في الاوروغواي ، علاوة على وجود انظمة حكم مؤيدة للفاشية في عدد اخر من بلدان امريكا اللاتينية ففي الارجنتين هناك جناح قوي مؤيد للفاشية ويدعو لتعميم تجربة (بينوشيت) .

وفي الحقيقة فقد انضوى « حلف » بين الانظمة العسكرية الفاشية في نطاق ما يسمى « كونوسو » اي « الجدول الجنوبي : والمقصود بذلك جنوبي امريكا الجنوبية » . ويمكن تحديد هذا الحلف بالعلائم التالية :

- تدخل الجيش لمقالبة الوضع السياسي . الا ان هذه السيطرة لا تستند الى قاعدة جماهيرية اذا ما قورنت بالفاشية التقليدية . ومن هذا المنطلق تبقى صفة العسكرية هي الاقرب للواقع . مع الاخذ بعين الاعتبار وجوب عدم ورود اية اوهام بان الفاشية في امريكا اللاتينية تتخذ طابعا عسكريا سياسيا فقط ...

- لقد اتخذت الفاشية من انصهار الطغمة المالية للبورجوازية الاحتكارية بكبار الملاك قاعدة طبقية داخلية تستند اليها . وهذا يعني انه على الرغم من تدخل نفوذ الخارجي الهادف للولايات المتحدة الامريكية (دور السفارة الامريكية في البرازيل عام ١٩٦٤ ونشاطات وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية وشركة اي تي تي في تشيلي) الا ان الفاشية لديها قاعدة مستوردا من الخارج بل في الوقت نفسه انعكاسا لطابع ودرجة الصراعات الطبقية الداخلية .

- ولذلك نجد ان هذه الفاشية مرتبطة ومتداخلة الى حد كبير بالاستراتيجية المحلية والعامة للامبريالية الامريكية .

وفي ظل مثل هذه الظروف وصلت حاليا القوة العسكرية للثورة المضادة اقصى درجاتها . ومع ذلك فان الاراء القائلة بان عملية تحويل قارة امريكا اللاتينية عموما الى « فاشية » غير صحيحة . وهذا لا ينفي بأي حال من الاحوال اعتبار الفاشية خطرا حقيقيا لكونها « احتياطيا » كامنا للرجعية . ويدل الوضع القائم في امريكا اللاتينية بكل وضوح على ان التيارات الفاشية ليست امرا ملازما للدول الرأسمالية الرئيسية فحسب ، بل انها ثبتت اقدامها ايضا في دول « العالم الثالث » وفي مناطق انتقالية ملائمة . ومن المؤكد ايضا ان تلك الظواهر لا يمكن قياسها بصورة الية مقارنة بخبرات « الفاشية التقليدية » . ومن الاهمية بمكان التأكيد على هذه الناحية . لان نظريات غير قليلة ولا سيما « للمتطرفين اليساريين » تصل الى تقييمات خاطئة بسبب المقارنة الالية للتحولات المتعددة الجارية في ظل ظروف تاريخية مختلفة وما يترتب على كل حالة من هذه الحالات من خطوات سياسية تكتيكية واستراتيجية . وعلى هذا الاساس فان امام القوى التقدمية حاليا مهمة رئيسية وهي الاطاحة بالانظمة الفاشية او المؤيدة لها . وهذا يتطلب اعادة توفير الظروف الديمقراطية الاساسية لتطور الحياة السياسية والاجتماعية ، ففيام انظمة حكم فاشية عسكرية والتوجه نحو عسكرة الحياة السياسية والاجتماعية والايديولوجية ينجم عنها عواقب وخيمة للغاية .. يمكن وصفها بمصطلحات « كالتوسع » و « زيادة التسلح » .

لقد اندفعت البرازيل لتشكل احدث واهم قوة عسكرية في امريكا اللاتينية وتنظر الدول المجاورة الى اطماعها التوسعية على انها خطر حقيقي قائم .. كما ان الاوروغواي والباراغواي تقيمان علاقات تبعية مباشرة مع البرازيل ، ويعادل الوزن العسكري للبرازيل من حيث الجوهر مستوى اي بلد من بلدان « حلف الناتو » من المرتبة الثانية .

ان المساعي الدائبة والمعروفة لاقامة حلف اطلنطي جنوبي - ساتو - تأخذ في الحسبان طاقة البرازيل الكاملة . وتبرهن البرازيل ايضا من وجهة النظر هذه على انها قوة امبريالية لها وزنها في حين يجب ان ننسى ان الازمة الدائرة حول استخدام بوليفيا كممر باتجاه الباسيفيكي تنسجم مع الطموحات الاستراتيجية لهيئة الاركان العامة للبرازيل .

كما ان محاولات القوى الفاشية التشيلية تبرير سياستها القومية من خلال النزاعات على الحدود مع بيرو (قضية مطالبة بوليفيا بممر بري الى الباسيفيكي) والارجنتين (حول منطقة قناة بيجلي) والمطالب المتزايدة باجزاء من انتاركتيز تلعب دورا لا يقل اهمية .

لقد عبرت سياسة التوسع السياسي والاجتماعي للقوى العسكرية عن نفسها في نظرية « الحدود الايديولوجية » التي اعدتها الاكاديمية الحربية البرازيلية المسماة «بالسوربون» بينما تقدمت الولايات المتحدة الامريكية بالمقابل بمشروع استراتيجي اطلقت عليه اسم « الحرب الوقائية ضد هجوم متوقع » ومن صلب هذا المشروع جاءت الحملة الهجومية عام ١٩٦٤ ضد حركة الثوار في كولومبيا « ماركوتياليا » مستفيدة من خبراتها في فيتنام .

بيرو اكبر مثال

ب - من ناحية اخرى : برهنت القوات المسلحة في ظل ظروف معينة انها حاملة لواء تغييرات ثورية ديمقراطية او تقدمية وطنية . الا ان عددا كبيرا من الظواهر المختلفة وبدرجات متفاوتة جعلت من المستحيل ربط هذه العملية بعامل واحد فقط . ومع الاختلاف بدرجات الفعالية طرأ تغيير وظيفي ايجابي لا سيما في البيرو وبناما وبدأت بوادره تظهر في الاكوادور وهندوراس مع العلم انه لا يمكن التغاضي عما يدور في البيرو على سبيل المثال منذ عام ١٩٧٥ من خطوات تراجعية او ركود على اقل تقدير .

ومما لا شك فيه ان ما حصل في البيرو من تحولات عام ١٩٦٨ يعتبر خير دليل على ذلك . فقد جاء الاستيلاء على السلطة السابقة من قبل العسكريين الوطنيين نتيجة لعوامل تاريخية مختلفة . ففي حين عكست القوات المسلحة في حملتها تحولا عميقا في البنية السياسية والاجتماعية امتد حتى شمل قيادة الجيش نفسها ، لعبت العناصر البورجوازية والبورجوازية الصغيرة او حتى

الفلاحية دورا جوهريا في هذا المضمار . ومن جديد يؤكد المسؤول الاول عن هذا التحول واول رئيس للحكومة العسكرية الجنرال « فيلاسكو الفارادو » انه ينحدر من عائلة بسيطة .. ومن اهم التغييرات التي طرأت على بنية القوات المسلحة في البيرو بالاضافة الى ذلك ظهور فئة من المثقفين العسكريين التكنيكيين في اطار (الاكاديمية العسكرية البيرانية) التي اهتمت تفصيليا بالقواعد الاساسية للاقتصاد والتخطيط والعلوم الاجتماعية والسياسية والاعلامية والفلسفة والتاريخ ، وعملت تلك الفئة مؤقتا وبصورة وثيقة مع مسؤولي الجامعات من المثقفين المدنيين . وفور استلامها السلطة سدت القوات المسلحة نسبيا « فراغ السلطة » الذي كان قائما . فمن جهة كانت الطغمة المالية متهالكة وتعاني الفشل السياسي ومن جهة اخرى كانت الحركة السياسية الشعبية ضعيفة ومفككة وغير قادرة على الامساك بزمام المبادرة الثورية .

واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٧٥ تقريبا ، اذ حدثت تحولات بنيوية اساسية في البيرو ومن ضمنها الموقف الايجابي للضباط اصحاب النظرة الراديكالية للاشتراكية ، وتطبيق اوسع برنامج لاصلاحات زراعية عميقة في امريكا اللاتينية « ما عدا كوبا » والتأميمات الواسعة للشركات الاجنبية ، وتركيز السياسة الخارجية على بلدان « العالم الثالث » .

ومنذ عام ١٩٧٥ ظهرت الازمة وتراجع التطور في البيرو بشكل واضح - اما الاسباب التي ادت الى هذا التحول فيمكن حصرها على الاغلب بما يلي :

التأثير المشؤوم للازمة الاقتصادية العالمية للرأسمالية .. الضغط المتزايد للرجعية الداخلية المنظمة .. السياسة الامبريالية الهادفة (مثلا الشروط المجحفة لقروض صندوق النقد الدولي) . قلق الحكومة المتزايد نظرا للضغط العارم للطبقة العاملة واجزاء اخرى من الفلاحين لمضي بثبات في مواصلة العملية الثورية .. محاولات المعارضة من جانب الجناح المعتدل في الجيش للمحافظة على الوضع القائم على اساس المساومة . ولهذه الاسباب مجتمعة نجم وضع ادى بكل وضوح الى ايقاف التحولات الثورية في منتصف الطريق .

ان خبرات البيرو ذاتها تبرهن باشكال متعددة الدياليكتيك المعقد لما يطلق عليه اسم الثورة العسكرية .. والذي اصبح مادة اساسية لتعميمات نظرية متسرعة من قبل منظري اليسار المتطرف الذين يكتبون اسرع مما يفكرون .

ان التحولات التي يقودها العسكريون تتيح بلا ادنى شك الفرصة لتحقيق انطلاقة سياسية اجتماعية سريعة وتساعد على تسارع التحولات الثورية نظرا لان الطبقة المسيطرة سابقا فقدت نتيجة الحملة التقدمية للقوات المسلحة اهم ادوات الانتقام وامكانات ردود الفعل . ولذلك ليس من قبيل الصدفة ايضا ان يلجأ العسكريون الوطنيون في ظل ظروف معينة الى استخدام طرق راديكالية مؤقتا تبدو وكأنها تلبية لرغبات الجماهير . الا ان القضية الاساسية التي صاغها كارل ماركس منذ عام ١٨٥٤ على ضوء مثال اسبانيا - هي ان اية ثورة بقيادة العسكريين لا بد وان تصل الى نقطة فاصلة يتحدد بموجبها فيما اذا كانت الثورة ستعطى للبورجوازية او ان يكون العسكريون الاكثر تقدمية في وضع يتمكنون فيه سوية مع الجماهير وخاصة الطبقة العاملة من المضي في طريق التحول الراديكالي . وانه من غير المتوقع ان تتردد الغالبية العظمى من العسكريين من البيرو امام هذا القرار الحاسم الذي بدأ يتبلور تدريجيا . واراداتهم الاكيدة في نفس الوقت بعدم العودة الى ما قبل عام ١٩٦٨ . اذ انهم لم يجدوا في تلجماهير عاملا مستقلا ودافعا للثورة فحسب بل ابعد من ذلك الا وهي الاحتياطي الحامي للثورة . لقد اتخذت الاجراءات العديدة طابع الثورة القادمة من « الاعلى » ومع ذلك شقت مجراها . ويواجه حاليا العسكريون الاكثر تقدمية الضغط المتزايد من قبل المعارضة اليمينية التي ترفع بصورة ديماغوجية شعار « الانتخابات الديمقراطية » .. وتتفاعل في نفس الوقت الازمة الداخلية في مواجهة اولئك الضباط المنادين علانية « برأسمالية ديمقراطية » مع اصلاحات ملائمة ومكفولة .

ويمكن استخلاص ثلاثة دروس اساسية من الاحداث الجارية في بيرو :

١ - ان اكتساب القوات المسلحة .. او على الاقل بعض الاجزاء الهامة منها امر لا غنى عنه لنجاح الثورة .. وانطلاقا من روح ما طالب به «لينين» عام ١٩٠٥ « يجب ان تناضل كل ثورة من اجل اكتساب الجيش » . وهذا ما تحاوله في نفس الوقت الثورة المضادة كما دلت على ذلك الاحداث التي جرت في تشيلي عام ١٩٧٢-١٩٧٣ . فان القضية العسكرية من القضايا الاساسية للتكتيك والاستراتيجية الثوريين . اما ما يتعلق بماهية حلها فهذا ما تلعبه الخصائص القومية لكل بلد على حدة لما في ذلك من انعكاسات على التقليد وتركيب ووظيفة القوات المسلحة ودورها الذي لا يقل اهمية .

٢ - ان منظري اليسار المتطرف المنادين بنظرية « ثورة القوات المسلحة » ... يعتبرون بموجبها العسكريين التقدميين هم القوة القائدة الوحيدة التي تأخذ على عاتقها عملية التحول الثوري المبدئي وهذا ما ثبت بطلانه بكل وضوح . ويمكن لهذه المبالغة النظرية ان تصنف في عداد دليل للعروض يحتوي على مخططات عديدة ويقتطف بالتناوب جوانب معينة من العملية الثورية ويضعها في مخطط مطلق « مبتدئا بالبؤرة السياسية المناط بها القيام بالثورة، ومن ثم الدور الحاسم للفلاحين ، وفيما بعد قيادة المثقفين ، واخيرا الوظيفة الاساسية للجيش » .

الا ان الشعار الدائم يبقى ثابتا وهو انه لا يمكن لاية نظرة علمية للثورة في امريكا اللاتينية ان تتنصل من الدور التاريخي للطبقة العاملة .

٣ - ان تغييرات ايجابية معينة حصلت في سلوكية اجزاء محددة من القوات المسلحة ، الا انها يجب ان لا تعني بالضرورة المبالغة في تقدير نفوذها مما يقود بالتالي الى تقديرات خاطئة لميزان القوى الحقيقي على مستوى قارة امريكا اللاتينية باكملها . فلا زالت جميع القوات المسلحة تدافع عن الوضع القائم وتثبت انها دعامة اساسية للرجعية الداخلية والخارجية على حد سواء . وليس من الغريب وجود بوادر فرز تقدمية بلا شك ، الا انها تعطى حجما دعائيا واعلاميا كبيرا يفوق حجمها الحقيقي مما يتناقض مع التحليل العلمي الدقيق .

وهذه الملاحظة تنطبق ايضا على ابداء الرأي حول التحولات المعنية التي تطرأ على السلوك السياسي والاجتماعي والايديولوجي للكنيسة الكاثوليكية، ومما لا شك فيه ان الاتجاهات اليسارية والديمقراطية الثورية والاصلاحية الوطنية تلعب دورا بارزا في تصرف بعض الدوائر الكنسية المعينة مما كان له اصداء عالمية ايضا - وتجدر الاشارة الى دور دوائر معينة من الكنيسة التشيلية المتفقة حول الكاردينال « سيلفا هينريكويز » في النضال ضد نظام « بينوشيت » . ان تغييرات من هذا القبيل لها تأثيرات بعيدة المدى من اجل توسيع وتوطيد اسس الوحدة المعادية للامبريالية في بلدان امريكا اللاتينية ، وفي الوقت نفسه يجب ان لا تعكر تطلعات كهذه صفاء النظر للعمليات الجارية حاليا . ففي عدد من البلدان مثل « كولومبيا والمكسيك والبرازيل » لم تتمكن شخصيات بارزة « ككاميلو توريز - وارسي ميننديس - وهيلدر كامارا » ورفاقهم بالرغم من التضحيات الجسيمة كسر شكيمة الطغمة الحاكمة بصورة دائمة . اما ما يخص كولومبيا بالتحديد فقد استطاعت الحملة الهجومية المضادة التي قادتها الكنيسة المحافظة باتباع اسلوب ذكي وتكتيك متدرج استرداد مواقع كثيرة .

الفاشية والاصلاحية

بالرغم من ان الرجعية في امريكا اللاتينية ترى نفسها مرغمة للجوء الى الاساليب الفاشية للدفاع عن سيادتها الا ان هذا الطريق اثبت في النهاية انه محفوف بالاخطار الى حد كبير .. وبالتالي لم يتم حل الازمة بل تأجلت وازدادت تعقيدا . كما اثبتت كافة الانظمة الفاشية القائمة او المؤيدة للفاشية في الاونة الاخيرة عن عدم استقرارها وعرضتها للانهيار .

ففي البرازيل استطاعت المعارضة الرسمية تحقيق انتصار باهر .. ادى بالتالي الى نمو الضغط الشديد من اجل وضع حدود لليبرالية . ومع انتهاء مرحلة الانتعاش الاقتصادي التي سادت اواخر الستينات ومطلع السبعينات وتدهور « الاعجوبة الاقتصادية البرازيلية » اصبحت الحكومة مكبلة اكثر فاكثر ومرغمة لاتخاذ تدابير قسرية دون ان يتمكن الخط « المرن » ان يميز نفسه عن الخط « المتصلب » . ان النتائج الفاضحة والحالات التي قدمتها مذكرة « بسودو » والمقاومة المتصاعدة بوضوح من جانب القوى المناهضة للامبريالية والازمات المتفاقمة بين صفوف الطغمة الحاكمة فضحت الموقف الضعيف للنظام الفاشي ولا سيما الديكتاتور « بينوشيت » شخصيا امام العالم كله . ولا شك ان عوامل اخرى لعبت دورا حاسما في تفاقم ازمة نظام الحكم الفاشي العسكري في تشيلي ومنها الحملة التضامنية العالمية الواسعة لادانة ممارسات الحكومة وخاصة مقررات الامم المتحدة بهذا الشأن .